جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم السياسة الدولية
Marwa.Alwan@nahrainuniv.edu.iq

أثر أزمة المياه على العلاقات العراقية التركية

مروة علوان راضي
Marwa A.Radhi

المستخلص:

تحتل أزمة المياه أهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وعلى الرغم من أن المياه تكاد تكون موجودة في كل مكان ، سواء على سطح الأرض أم باطنها ، ألا أن محدوديتها والتفاوت في كمياتها ومصادرها ونوعيتها أدى الى حدوث خلافات ومشكل بشأنها، لا سيما بعد أن أصبح الأمن المائي يوازي الأمن العسكري إن لم يتفوق عليه .

إن قيام تركيا بتوظيف موقعها بوصفها دولة منبع ، وما يتاح لها من وسائل التحكم في المياه كورقة سياسية في علاقاتها مع الدول المتشاطئة ، فبدلاً من أن تكون المياه عامل من عوامل التعاون التي تساهم في تحسن العلاقات عبر الانتفاع المشترك ، أصبحت عاملاً يؤدي الى تراجع العلاقات وتدهورها ، وهو الأمر الذي ينطبق على العلاقات العر اقية التركية في ضوء مسألة تقاسم المياه في نعري دجلة والفرات .

الكلمات المفتاحية: العراق ، تركيا ، أزمة ، مياه

Abstract

The water crisis occupies great importance in the Middle East region, and although water is almost everywhere, whether on the surface of the earth or underground, its limitations and the disparity in its quantities, sources, and quality have led to disputes and problems regarding it, especially after water security has become a .problem. It is equivalent to, if not superior to, military security

Turkey is using its position as a source country and the means available to it to control water as a political card in its relations with riparian countries. Instead of water being a factor of cooperation that contributes to improving relations through mutual benefit, it has become a factor that leads to the decline and deterioration of relations. This applies to Iraqi-Turkish relations in light of the issue of sharing water in the Tigris and .Euphrates valleys

The water crisis occupies great importance in the Middle East region, and although water is almost everywhere, whether on the surface of the earth or underground, its limitations and the disparity in its quantities, sources,

and quality have led to disputes and problems regarding it, especially after water security has become a .problem. It is equivalent to, if not superior to, military security

Turkey is using its position as a source country and the means available to it to control water as a political card in its relations with riparian countries. Instead of water being a factor of cooperation that contributes to improving relations through mutual benefit, it has become a factor that leads to the decline and deterioration of relations. This applies to Iraqi-Turkish relations in light of the issue of sharing water in the Tigris and .Euphrates valleys

Keywords: Iraq, Turkey, crisis, water

المقدمــة

أنشأ الموقع الجغرافي المجاور بين العراق وتركيا مصالح متو افقة في بعض الأحيان ومتناقضة في أحيان أخرى ، وكانت المصالح المتو افقة أساس لبناء علاقات تعاون وتفاهم مشترك ، في حين أثارت المصالح المتناقضة المخاوف والمشكلات بين البلدين .

تعد أزمة المياه من أبرز الملفات العالقة التي تستخدمها تركيا كأداة ضغط لغرض هيمنتها ونفوذها على العراق وخصوصاً في الوقت الذي تكون فيه مصالح البلدين متناقضة .

استخدمت تركيا موقعها الجغرافي بوصفها دولة منبع ، كورقة سياسية في علاقاتها مع الدول المتشاطئة معها ، حيث أصبحت مسألة المياه عامل تراجع العلاقات وتدهورها ، الأمر الذي ينطبق على العلاقات العر اقية _ التركية في ضوء مسألة تقاسم المياه في نهري دجلة والفرات.

وبذلك فإن تركيا تتطلع الى لعب دور إقليمي فاعل عن طريق استخدام عناصر القوة المتاحة للقرار التركي وبالأخص عنصر المياه في دعم دورها الإقليمي .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الأزمات المائية وخطورتها و آفاق حلولها لكونها تخص عنصراً مهماً وفعالاًّ وهو الماء ، لذلك تعتبر الأبحاث الخاصة بالمياه من الأبحاث المهمة لأهمية الماء نفسه وكيف تؤثر أزمة المياه على العلاقات بين الدول وبالأخص بين العراق وتركيا.

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة البحث حول تحكم تركيا بمياه نهري دجلة والفرات بإعتبارها دولة المنبع ، وكيف أثر ذلك على طبيعة العلاقات بين العراق وتركيا .

فرضية الدراسة:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن تركيا تسعى الى تحقيق جملة من الأهداف السياسية والجيوبوليتيكية من استخدام نهري دجلة والفرات ، مع عدم إيلائها أهمية لقواعد القانون الدولي العام التي تقربكون نهري دجلة والفرات من الأنهار الدولية وليست أنهاراً عابرة للحدود كما تدعي تركيا .

الإطار المنهجي للبحث :

اعتمد البحث على المنهج التأريخي ،اذ لا يمكن دراسة أي أزمة دون الرجوع الى جذورها التأريخية ، وكذلك اعتمد

على مناهج مساعدة منها المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل العلاقات بين دول المنطقة وكذلك اعتمد على منهج الإستشراف المستقبلي لإستشراف مستقبل العلاقات العر اقية _ التركية في ظل أزمة المياه.

تقسيمات الدراسة:

أولاً: طبيعة العلاقات العر اقية - التركية

ثانياً: أثر المياه في العلاقات العر اقية - التركية

ثالثاً: مستقبل العلاقات العر اقية - التركية في ظل أزمة المياه

أولاً: طبيعة العلاقات العراقية – التركية

عادةً ماينشىء الجوار الجغرافي للدول مصالح مشتركة أو مناقضة بينه، وهذه المصالح إما أن تكون مصالح تؤدي الى تعاون وتفاهم مشترك أو تكون السبب في إثارة المخاوف و المشاكل بين الدول المتجاورة جغر افياً.

وعلى الرغم من الرو ابط المشتركة بين العراق وتركيا والتي تشمل رو ابط التأريخ والدين والثقافة ، إلا إن التطورات في العلاقات بينهما أخذت سمة التميز تارة والفتور تارة أخرى ، وتمثل هذه التناقضات في العلاقات بين الدولتين تراكمات سياسية داخلية وخارجية لكلا الدولتين منذ تأسيس الجمهورية التركية مروراً بالحروب التي خاضها العراق على مدى أكثر من عقدين كان للطرف التركي فيها سياسة متباينه تجاهها لإنعكاس اتجاهات مراكز صنع القرار في تركيا.

لذلك بقي ملف المياه مفتوحاً بين تركيا وكل من العراق وسوريا منذ حوالي نصف قرن ، فالمفاوضات حول مياه نهري دجلة والفرات تتوالى، وأضحت مشكلة المياه قائمة بيت تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى , وأخذت بالتز ايد بمرور الزمن ، خاصة بعد تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المسمى الغاب الذي أقامته تركيا على منابع نهري دجلة والفرات.

تتشارك تركيا والعراق قواسم متعددة منها تأريخية وجغر افية ودينية وحدودية وكذلك المياه والمصالح الإقتصادية والتجارية في حين يبقى العامل الكردي من بين أهم و أقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في علاقة كلا الطرفين.

لذلك تأثرت علاقة البلدين بمجموعة من العوامل منها:

1 - العامل الجغرافي

يتمتع كل من العراق وتركيا بموقع جغرافي متميززاد من الأهمية الإستر اتيجية لكل منهما، أذ لم تأت أهمية العراق من الموقع الجغرافي فحسب ، بل من تركيبته السكانية التي يتميز بها، كما ويرتبط كل من العراق وتركيا بحدود مشتركة تبلغ (380) كيلومتر، الأمر الذي شكل أهمية أمنية كبيرة لتركيا ، وتحدي كبير في الوقت نفسه بأعتبارها من أكثر الحدود غير المستقرة(1).

ويمتلك العراق مختلف المقومات الإستر اتيجية والجغر افية الأساسية فهو يمثل بو ابة الوطن العربي من جهة الشرق ، كما يمثل حلقة وصل بين أوربا ومنطقة المحيط الهندي(2).

لقد جعل هذا الموقع العراق في نقطة الإحتكاك بين ثلاث حضارات كبرى وهي العربية والفارسية والتركية ، إضافة الى جغر افيته التي حتمت عليه أن يقع على حدود منطقة أنقسمت من الناحية السياسية بين الولاء للغرب والمعادي له ، الأمر الذي أثار لديه مشكلات جغر افية وبشرية و أقتصادية عدة مع قوى أقليمية أخرى ومنها تركيا ، من أبرز هذه المشكلات هي مشكلة الموصل وكركوك وقضية الأكراد فضلاً عن قضية المياه (3).

أما الأهمية الإستر اتيجية لتركيا فتتحدد في الموقع الجغرافي المتميز وما ينطوي عليه من مضامين (سياسية و أقتصادية وأجتماعية وعسكرية) .

و أنعكست أهمية الموقع الجغرافي لتركيا على أداء دورها ووظائفها في المحيط الأقليمي عن طريق فاعليتها في النظام

الشرق أوسطي ودورها في المحيط الدولي ، الذي أنعكس بدوره على علاقاتها بالدول العربية ومنها العراق ،حيث يعتبر العراق وحده متكاملة من الناحية الجغر افية(4) .

2 - العامل التأريخي:

لقد قامت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد تأسيس الجمهورية التركية على أنقاض الدولة العثمانية، إذ لم تكن هذه السياسة الممتدة منذ قيام الجمهورية التركية على وتيرة واحدة ، و أنما كانت على مراحل اتسمت بخصائص وسمات ميزت كل مرحلة عن سواها(5) .

وعدت قضية الموصل من أهم القضايا التي ظلت عالقة بين كل من تركيا والعراق حيث بقيت تركيا منذ الأحتلال البريطاني في الموصل عام (1918) وهي تطالب بالموصل حيث تعدها جزءاً من بلادها ، الى أن اشترطت معاهدة لوزان عام(1923) تسوية قضية الحدود العر اقية – التركية بالأتفاق مع بريطانيا وتركيا ، وبعد شعور تركيا بالأنتعاش تحت قيادة (مصطفى كمال أتاتورك) أخذت حكومتها تطالب بولاية الموصل ، في الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة العر اقية بالتعاون مع الجانب البريطاني ، كل الأحتياطات اللازمة لصد أي اعتداء تركي على الحدود ، وحل المشكلة بالوسائل السلمية قدر الأمكان(6) .

لقد أكتسبت السياسة المحلية التركية دافعاً كبيراً منذ أن أصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب الحاكم ، الذي توسعت اهتماماته من البوسنة الى جزيرة القرم ، ومن قره باغ الى العراق.

3 - العامل الإستر اتيجي:-

لقد برز العراق في دائرة الأهتمام التركية الرئيسية في أو ائل الثمانينات من القرن العشرين ، وهي الفترةالتي شهدت فيها المنطقة تحولات رئيسية بدءاً من الثورة الإير انية عام 1979 ، والحرب العر اقية _ الإير انية عام 1980 والإنقلاب العسكري في تركيا عام 1980 ، والإجتياح الإسر ائيلي لجنوب لبنان عام 198 ، مروراً بالتحول الأكبر إثر أزمة الخليج الثانية عام (1991-1990) ، إذ تدخل الرئيس التركي (توركوت اوزال) حيث مارس ضغوطاً من أجل سياسة تركية أكثر فاعلية في الشرق الأوسط . ثم مثل الصعود التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية بعد عام 2000, أحد أهم التحولات في قضايا الشرق الأوسط والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة ، كون تركيا تتشارك مع العرب عموماً ، والعراق وسوريا خصوصاً ، بقواسم مشتركة منها عوامل التأريخ والجغر افية والدين والحدود والمياه والمصالح الإقتصادية والتجارية ، لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم و أقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين العراقي والتركي ، إذ يمثل الأكراد أحد أكبر المكونات السكانية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط حيث يقطنون في أكثر من نصف أجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف أكراد العالم ، بحيث أصبح تأثير تركيا ودورها في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لايمكن تجاهله .

وبموجب هذا الصعود فإن تركيا يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مستقبل التوازن الإقليمي بالإعتماد على امكانياتها الإقتصادية والعسكرية أو وزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة ، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط واجهت خلال السنوات الأخيرة جملة من المشاكل والأزمات سواء على المستوى الفكري أو الثقافي أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي ، وأصبحت تعيش في جملة من التحولات والمتغيرات على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي .

ثانياً: أثر المياه في العلاقات العراقية - التركية

تعد المياه من الثروات الطبيعه التي غالباً ما تتقاسمها دول عديدة ، وتشير الدراسات الى أن ما يقارب (40%)من سكان العالم يعيشون في أحواض أنهار تتشارك فيها ثلاث دول أو أكثر مما تكون مجالاً للنزاعات والخلافات السياسية

في المستقبل .

ويمكن تفادي النزاع بين كل من تركيا وجاراتها العربية (العراق وسوريا) حول المياه بأعتبار أن هذا المورد هو مورد مشترك لا يمكن لأحد حق التصرف فيه وأستخدامه.

وبقدر تعلق الأمر بقضية أزمة المياه التي أخذ العراق بطرحها بعد استمرار الموقف التركي في استكمال مشروعها في ظل عدم جدية الموقف التركي في أجراء مفاوضات بين الدول الثلاثة بخصوص الموضوع ، الأمر الذي أصبح يمثل حجر العثرة في مسار العلاقات العر اقية _ التركية.

يتناول هذا المطلب أثر المياه في العلاقات العر اقية التركية من خلال نقطتين :-

1 - المشاريع المائية و أثرها على الأمن الغذائي العراقي

تمتلك تركيا مشاريع تطويرلكل من دجلة والفرات ، لكنها تولي أهتمامها الكبير الى إنشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر إنشاء السدود ، إذ يعد مشروع جنوب شرق الأناضول الغاب أكبرمشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل تقيمه تركيا بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يغطيها هذا المشروع .

وقد أكد الجانب التركي على لسان الرئيس السابق (توركت اوزال) بأن هذا المشروع له جانبان : الجانب الأول أيجابي هو الدعم الكبيرللأقتصاد التركي ، والجانب السلبي أنه يؤدي الى إنشاء السدود التي تغمر بعض الأراضي والقرى التركية بالمياه ، وتشرد سكانها على حساب توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية في غرب الأناضول .

ووجد العراق وسوريا بأن الهدف المباشر من مشروع جنوب شرق الأناضول يكمن في أنه سيترك أثراً سلبياً على الموارد المائية لهما ، من جانب آخر فأن الدول الأوربية قد شجعت ومولت هذا المشروع لأنها كانت تسعى الى أن تنخرط تركيا في صراع مع العرب حول المياه ، حتى لا تتفرغ للصراع مع اليونان حول جزر بحر ايجه أو في قبرص .

وعند الحديث عن المشاريع المائية التركية لابد من التطرق الى أهمهذه المشاريع وهي:

1 - المشاريع التركية على نهر الفرات

لقد أقامت تركيا مجموعة من المشاريع المائية على نهر الفرات منها:

أ-سد كيبان : وهو أول المشاريع التركية وقد تم التخطيط له في عام 1957 ، و أنجز عام 1974 ، بسعة تقدر (30,7) مليار متر مكعب .

ب-سد قره قاية : تم أنجازه عام 1987 وتبلغ سعته التخزينية (9,54) مليار متر مكعب .

ج-سد قرقاميش : يقع على مسافة بحد 15 كم عن الحدود التركية السورية وقد أعلنت تركيا عن أنشائه في عام (1995) و أنجز عام (1999) .

د- سد أتاتورك : يمثل هذا السد المرتكز الرئيسي لمشروع جنوب شرق الأناضول فيما يتعلق بنهر الفؤات ، وقد أنجز العمل به في عام 1990 وبدأ العمل في عام 1992 ، ويعد أكبر السدود في تركيا وتاسع أكبر سد في العالم ، وتبلغ سعته التخزينية نحو (817) كيلو متر مربع وحجم ما تخزنه من المياه يبلغ (48,5) مليار متر مكعب .

هـ- سد بيرجيك : أنجز هذا السد في عام (2000) ويقع على مسافة تقدر بأقل من 50 كم عن الحدود التركية السورية .

و- نفق أورفة :- وهو من المشاريع المهمة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول ، حيث أنجزت المرحلة الأولى منه عام (1994)، ويعد أكبر نفق إرو ائي في العالم ، فهو ينقل المياه بقوة الدفع عبر نفقين متوازيين الى سهول أورفة وحران .

2 - المشاريع التركية على نهر دجلة :-

أ-مشروع دجلة كيرل كيزي :- أُنجز هذا المشروع عام (1997) ، ويشمل سداً يسمى سد دجلة بسعة تخزينية مقدارها

(595) مليون متر مكعب ، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (110) ميغاواط .

ب- مشروع باطمان :- أُنجز هذا المشروع عام (1998) ، ويشمل إنشاء سد باطمان بسعة تخزينية قدرها (1.75) مليار متر مكعب ، ويولد طاقة كهربائية مقدارها (198) ميغاواط .

ج- مشروع باطمان – سلفان :- أُنجز هذا المشروع عام (1998) ، ويشمل سد سلفان بسعة قدرها (8.735) مليار متر مكعب ، صمم هذا المشروع لإرواء مساحة زراعية قدرها (37744) هكتاراً ، بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروع للري بالواسطة .

د. مشروع كارزان :- يشمل إنشاء كارزان بسعة تخزينية قدرها (449.9) مليون متر مكعب ، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (90) ميغاواط .

هـ- مشروع جزرة :- ويتضمن إنشاء سد جزرة بسعة تخزينية قدرها (360) مليون متر مكعب ، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (240) ميغاواط .

وقد أكدت تركيا أن هدف مشروع جنوب شرق الأناضول لا يحمل أي جوانب سلبية للدول العربية المجاورة لها ، و أنه يستهدف بالأساس تنمية المنطقة من خلال تحسين نظام الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماماً ، فالمشاريع التركية هذه قد أثرت على الأمن الغذائي العراقي من خلال الآتي :-

أولاً:- تتيح هذه المشاريع لتركيا أكثر من (100) مليار متر مكعب من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة من النهرين وبحدود (40-50%) من الإيراد المائي السنوي لنهر دجلة ، وبحدود (17.5-34%) من الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات

ثانياً:- تأثير الأستخدامات التركية للمياه على نوعيتها وخصائصها ، والذي ترتب عليه زيادة الملوحة في المجرى السفلي داخل العراق لنهري دجلة والفرات بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها (30%) في تركيا ، و(20-30%) في سوريا .

ثالثاً:- الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية ، خاصة أن العراق يضع خططه لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين .

رابعاً:- إن كمية المياه التي أطلقتها تركيا الى سوريا والعراق عبر النهرين مع مطلع القرن الحادي والعشرين لا تزيد عن (27) مليار متر مكعب ، وهذا له أثار سلبية على الأوضاع الأجتماعية والأقتصادية في العراق وسوريا كونه يلحق ضرراً فادحاً في مجالات الري والزراعة والصناعة .

خامساً:- إن تنفيذ تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول يشير الى تفضيلها نصلحة نسبة من سكانها تقدر بحدود (15%) يسكنون حوض النهرين في منطقة شرق الأناضول ويتوزعون على مساحة قدرها (73) ألف كم2 ، مقابل حرمان (100%) من سكان وشعب العراق ، و(20%) من سكان وشعب سوريا يسكنون في هذا الحوض وبمساحة قدرها نصف مليون كم2 .

2 - أثر المشاريع التركية على العلاقات العراقية – التركية

لقد تميزت العلاقات العراقية التركية بالتجاذب والتنافر وفقاً للإنتماء الأيديولوجي للطبقة الحاكمة في البلدين ولم يكن الشعبان طرفاً في تلك العلاقات المتباينة ، وهذا التباين في العلاقات يعد أمراً طبيعياً في مسار العلاقات الدولية بشكل عام .

ويعتقد العراق أن تركيا تساوم في قضية المياه التي أتت بمصطلح غريب على القانون الدولي وهو الأنهار الوطنية الجارية خارج الحدود والمقصود بها دجلة والفرات، مخالفة بذلك القانون اللدولي الذي عرف الأنهار الدولية على أنها تلك التي تشترك فيها دولة المنبع ودول المجرى ودولة المنصب، الأمر الذي يوجب التشاور فيما بين هذه الدول عند تقسيم الحصص المائية ،وهذا ما رفضته تركيا طيلة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، وهو الوضع الذي ما لبث أن تغير بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا .

ويعد مشروع جنوب شرق الأناضول أحد أبرز المشاريع التركية المائية التي كانت لها تداعيات عديدة على العلاقات العر اقية التركية ، فالمشروع يكشف عن مبادرة تهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:-

1 - السيطرة التامة على مياه نهري دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات التي يمكنها التحكم بالمتر المكعب الواحد تقريباً في كميات المياه التي يتم صرفها الى الجزء الأسفل من النهرين .

2 - التخلص ن المطالب الكردية المتعلقة بالأستقلال الذاتي عن طريق التوصل الى جغر افية جديدة لا تتلائم مع أي نزاعات انفصالية .

3 - ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الأكراد والقواعد الخلفيةلعناصر حزب العمال حزب العمال الكردستاني الموجودين ، في أغلب الأحوال في الجانب الأخر من الحدود الفاصلة بين تركيا وكل من العراق وسوريا .

وللمشاريع التركية المائية وخاصة المرتبطة بمشروع جنوب شرق الأناضول تداعيات على الأمن الغذائي في العراق منها :-

أ- يتيح المشروع لتركيا إمكانية حبس كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات ، وإذ يعيق موقع هاتين التهديد بإطلاقها في أوقات الأزمات .

ب- يؤدي المشروع لنقص المياه وتردي نوعيتها وما ينجم عن ذلك من نقص في مياه الشرب والمياه المخصصة للزراعة ، وبالتالي نقص الإنتاج الزراعي والحيو اني واللجوء الى الأسواق الخارجية لاستيراد الغذاء .

ج- تعارض السياسة التشغيلية للموارد المائية التركية مع تلك السياسة لكل من العراق وسوريا إذ يعيق موقع هاتين الدولتين في أدنى المجرى المائي تنفيذ الخطط التي يتم وضعها.

هـ- يترتب على إنجاز السدود والمشاريع الإرو ائية المرتبطة بها من قبل تركيا على نهر دجلة قرب الحدود العر اقية ، خلق و اقع زراعي جديد وقيام مدن وقرى قرب الحدود ، ما يثير مشكلات أمنية فيها.

من خلال ما تقدم ، فقد ألقت المشاريع التركية المائية بضلالها على العلاقات العر اقية التركية على الرغم من عقد عدة مفاوضات بين الجانبين ، إذ إن ذلك لم يثن تركيا عن تنفيذ خططها بما فيها مشروعها الأبرز في جنوب شرق الأناضول من دون الإكتراث لمصالح الأخرين ، وقد أعتبر ذلك مخالفة صريحة للأتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تضع جملة من الضو ابط لتحقيق الإنتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه.

إن العلاقت العر اقية التركية قد شهدت تقلبات وأزمات نتيجة المشاريع المائية التي عمدت تركيا على إنشائها على نهري دجلة والفرات ، مما زاد من حالة التشابك في ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا ، الأمر الذي أدى الى حدوث نقص شديد في كميات المياه الداخلة الى العراق و إنعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي ، وزيادة مساحات التصحر والملوحة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج ، والإضطرار الى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج ، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مو اقف مماثلة في المستقبل .

ثالثاً: مستقبل العلاقات العراقية التركية في ظل أزمة المياه

تعد مسألة المياه وما يرتبط من قضايا إحدى أهم الموضوعات التي فرضت نفسها على الساحة الدولية ، لذلكمن الممكن أن تكون عاملاً مهماً لدعم العلاقات في المستقبل بين الدول ، وعلى هذا الأساس سنحاول أن نطرح احتمالات مستقبلية للعلاقة بين العراق وتركيا في ظل أزمة المياه ،

1 -أحتمال التعاون بين العراق وتركيا

إن المياه من الوسائل المهمة التي تسهم في تطوير وتحسين العلاقات بين الدول من خلال الجهود المشتركة ، خاصة بعد أن أصبحت سلعة مهمة وعامل نفوذ وقوة وإسلوب لفرض السيطرة لمن يمتلكها ، ولذلك يتطلب من البلدين

جهوداً لتحسين العلاقات بينها ، ومن أبرز ما يسهم في تعزيزهذا التحسن في العلاقات بينهما :

1 - ضرورة عقد اتفاقية تستند الى احكام القانون الدولي لتحديد الحصص المائية للعراق ، وبذلك يتحول نهري دجلة والفرات الى عامل ربط مساعد على التقارب السياسي بين العراق وتركيا .

2 - تفعيل عمل اللجان الفنية للمياه المشتركة بين البلدين للإسراع في التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة بين البلدين .

3 - رفض فكرة اعتبار المياه الدولية سلعة إقتصادية لأن هذا يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي .

4 - صياغة سياسة مائية شاملة تأخذ بعين الإعتبار حاجات العراق المائية في المستقبل .

5 - وضع سياسة مائية موحدة تكون واضحة ودقيقة لإستثمار الموارد المائية على الوجه الأمثل وإدارتها إدارة كفؤة .

6 - التفاوض على اتفاقيات لتقاسم المياه مع الدول المتشاطئة ، ووضع اتفاقيات وقوانين تكفل التوزيع العادل للمياه لضمان الحصص المائية لتلك الدول وفقاً لما تقرره الأعراف والقوانين الدولية .

7 - تقديم المعلومات بشأن السدود المراد إنجازها قبل الشروع لمعرفة مدى تأثيرها على الأمن المائي العراق.

كذلك من الوسائل التي تساهم في تعزيز التعاون هوالعلاقات الإقتصادية والتجارية التي تربط الدول ، يمكن إستخدام العامل الإقتصادي كعامل ضغط في وضع تركيا ، بعد أن أصبح العراق يمثل السوق الثاني لها بعد ألمانيا ، ويتطور التعاون بين العراق وتركيا من خلال عدد من المجالات التي تسهم في توسيع دائرة المصالح المشتركة ، من أهم هذه المجالات :-

1 - إقامة عدد من المؤسسات المشتركة في المجلات الإقتصادية والثقافية و السياحية .

2 - تشجيع مد سكك حديد للمشاريع السياحية بين العراق وتركيا .

3 - محاولة تعزيز مشروع ربط شبكات توزيع الكهرباء والبيع المتبادل للطاقة ، خاصة أن تركيا من وراء مشروع "الغاب" أن تصبح خزان الشرق الأوسط من المياه والطاقة .

وبمقابل ذلك وبهدف تحقيق التعاون بين البلدين لا بد من أن يكون هناك نوع من المشاركة التي تفضي شيئاً من التنازل ، كأن تتنازل تركيا عن بناء السدود لصالحالعراق وتسمح بتدفق مياه دجلة والفرات ، مقابل حصولها على النفط بأسعار تفضيلية وتحقيق إجراءات لمنع الحركات التركية أن يستخدم كعامل مؤثر في حل الخلافات السياسية .

وبما أن تركيا تهدف بعد اكتمال مشروع " الغاب" الى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول الى خزان الشرق الأوسط من المياه ، وبذلك فأنها ستحتاج الى التعاون والتفاهممع الدول المجاورة في المنطقة لتحقيق أهداف مشاريعها الأروائية من خلال تصدير فائض انتاجها من المياه والطاقة الى تلك الدول .

2 - احتمال تراجع العلاقات بين العراق وتركيا

نتيجة تزايد حاجات العراق المائية من الموارد المائية في ظل إستمرار سياسة تركيا المائية التقشفية التي تهدف الى بيع ومقارنة الماء بالنفط ، لذلك يفترض هذا الإحتمال أن العلاقات العراقية – التركية سوف تتدهور، فتركيا ترى أن الماء ملكاً لها كما أن النفط ملكاً للعرب ، وبالتالي تتمدد كميات المياه الواردة الى العراق بكميات قليلة جداً لا تكفي لسد إحتياجاته المحلية من الشرب والري والزراعة ، وهناك مجموعة م الأسباب تسهم في تعزيز هذا الأحتمال منها : -

1 - تراجع تركيا عن عقد إتفاقية مع العراق بشأن حصصه المائية من مياه نهري دجلة والفرات .

2 - تصاعد مشكلة الأكراد في جنوب شرق تركيا خاصة أن ملف حزب العمال الكردستاني والقضية الكردية تعد من أبرز الملفات العالقة بين العراق وتركيا .

3 - استمرار السعي التركي للحصول على نفوذ في مناطق شمال العراق ، وأن تكون قريبة من كل التغيرات التي تحصل في هذه المناطق انطلاقاً من مصلحتها التي تهدف الى عدم إقامة دولة كردية شمال العراق

4 - التغير في البيئة السياسية التركية ، بإحتمالية تراجع حزب العدالة والتنمية وصعود التيارات القومية المتشددة لحزب الشعب الجمهوري وحزب الوطن الأم وحزب العمل القومي ، فضلاً عن عودة تدخل المؤسسة العسكرية التركية

في تحديد مسارات التعامل مع مشكلة المياه ومع القضية الكردية .

وتعد الإصلاحات التي تقوم بها حكومة أردوغان جزء من المخطط الذي يهدف الى تقسيم تركيا ، لهذا فإن تركيا تفضل إستمرار سياستها المائية على وضعها الحالي خدمة لمصالحها وهذا بدوره يؤدي الى تدهور العلاقة بين الطرفين .

3 - بقاء الوضع على ما هو عليه بين العراق وتركيا

تشير معظم المعطيات الى أن تركيا تستمر على سياستها الحالية القائمة على سياسة مائية منفردة بقراراتها حول نهري دجلة والفرات واستمرارها بإنشاء المشاريع التنموية ، لذلك يفترض هذا الإحتمال أن العلاقات العر اقية التركة تبقى قائمة ، وتبقى تركيا بإعتبارها دولة المنبع تتحكم بنصيب باقي الدول المتشاطئة معها.

ومن أبرز ما يسهم في تعزيز هذا الإحتمال هو الآتي :-

1 - استمرار سياسة تركيا المتمثلة في رفض الإعتراف بدولية النهرين ، إذ ترى أن نهري دجلة والفرات انهاراً وطنية عابرة للحدود وليست أنهاراً دولية .

2 - تهربها من ابرام أي اتفاق دولي له قوة القانون لإقتسام مياه نهري دجلة والفرات ورفض أي اقتراح لمعالجة مشكلة المياه خارج إطار استر اتيجيتها .

3 - استمرار تركيا في استكمال مراحل مشروع " الغاب " على نهري دجلة والفرات في إطار خططها المرسومة وبما يتضمن لها تحقيق اهدافها السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية .

4 - انكار تركيا للأثار السلبية الناجمة عن مشاريعها على كمية ونوعية مياه النهرين .

تتميز العلاقة مابين البلدين بشكل عام مابين تباعد وتقارب بسبب تداخل مسألة المياه مع مسائل أخرى مثيرة للتوتر خاصة من الناحية الأمنية ، فمنذ أن بدأت تركيا ببناء مشاريعها الخاصة على النهرين وبشكل فردي وبدون تعلون إقليمي نشبت نزاعات وحروب سياسية ودبلوماسية خاصة خلال العقدين الأخيرين عندما قامت تركيا بالتفرد في هذا المجال وعبر المساهمة وبالشر اكة مع شركات أجنبية ودولية بتدشين المشاريع المائية الضخمة على نهري دجلة والفرات ، في إطار مشروع " الغاب " مما أدى الى التأثير المباشر على دول المصب ، فقد تكبدت خسائر باهضة تراوحت بين خسائر اقتصادية وتدهور الزراعة والأراضي الزراعية والتأثير على البيئة .

وبذلك فإن تركيا تسعى الى إبقاء الوضع كما هو عليه الى أن تنتهي من اكمال كافة منشأتها المائية على نهري دجلة والفرات بغية فرض سياسة الأمر الو اقع على دول الحوض وكسب مزيد من الوقت لغرض تعزيز موقفها التفاوضي في المستقبل .

وهناك مجموعة من المؤشرات التي تعزز بقاء مشكلة المياه على ما هي عليه ، منها :-

1 - ان تأريخ الأزمة المائية ظهرت بين البلدين منذ سبعينات القرن الماضي ولم تعالج الى هذه اللحظة .

2 - عدم تمكن البلدين من التوصل الى صيغة كاملة شاملة لتقسيم المياه وضبطها وتوزيعها بشكل عادل .

3 - استمرار تركيا بإنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات ضمن منظومة " الغاب " ومن دون مراعاة لحقوق العراق المائية وحصصه في كميات المياه الواردة .

4 - تراجع كميات المياه العذبة وتز ايد التصحر وارتفاع درجات الحرارة والمشاكل البيئية التي يحذر منها العلماء والمختصين منذ سنوات .

5 - ربط مسألة المياه مع مسائل أخرى من ضمنها العامل الأمني كورقة ضغط منقبل تركيا على العراق خاصة فيما يتعلق بقضية حزب العمال الكردستاني .

6 - طموحات تركيا التي تتعلق بأبرازها كقوة فاعلة ومؤثرة وهذا بدوره يتطلب الأستخدام الأقصى للمياه من أجل الحصول على تنمية زراعية وصناعية متقدمة .

7 - رغبة تركيا في ابراز نفسها كقوة إقليمية بارزة ومسيطرة على الصعيد المائي في المستقبل.

ومما سبق يمكن القول أن العلاقات بين البلدين ستتعرض لمزيد من التوترات والأزمات نتيجة لغياب اتفاقية دائمة

تنظم إدارة المياه في الحوض إذ لا تزال الأتفاقيات القائمة بين البلدين ذات طابع مرحلي ولم تتطور الى اتفاقيات دائمة تحدد الحصص المائية لكل دولة ، مما يتطلب من العراق الضغط على تركيا لمراعاة حقوق العراق في المياه المشتركة ودفعها للتشاوروالتنسيق معه فيما يخص اتفاقيات التطوير التي تنفذها والدخول في عملية تفاوضية جادة تفضي الى ابرام اتفاقيات دائمة تحدد حصة كل دولة في مياه النهرين وفقاً لقواعد القانون الدولي وتعزيز التعاون بين البلدين .

الخاتمة:

يعد المياه من أبرز الملفات الشائكة التي تعترض طريق العلاقات العر اقية التركية ، إذ غالباً ما تقوم تركيا بأستخدام هذه الورقة لغرض هيمنتها على العراق وخاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا ، و اتباعه سياسات معينه تجاه عدد من الملفات العالقة بين البلدين .

لقد بينت الدراسة أن علاقة البلدين قد تأثرت بمجموعة من العوامل لكل من العراق وتركيا والتي جاءت بعد الصعود التركي الواضح في أعقاب وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وما نجم عن ذلك من تحولات في الموقف التركي تجاه قضية المياه.

لقد شهدت العلاقات العر اقية التركية تقلبات وأزمات نتيجة المشاريع التركية التي أنشأتها على نهري دجلة والفرات مما زاد من حالة التشابك في ملف المياه بين العراق وتركيا ، الأمر الذي أدى الى نقص شديد في كميات المياه الداخلة للعراق و أنعكاس ذلك سلباً على الزراعة والري والسقي ، وزيادة مساحات التصحروالملوحة و انعدام الزراعة في مناطق كبيرة ، حيث تنطلق تركيا في تعاملها مع مياه نهري دجلة والفرات من منطلق الحسابات السياسية _ الاستر اتيجية وتعتبر أن لها الحق في استثمار هذا المورد الحيوي ، ومن ثم فرض هيمنتها السياسية كقوة مؤثرة في عملية إعادة تشكيل الخارطة الجيوستر اتيجية في المنطقة ، وبذلك تعاملت مع النهرين كمياه عابرة للحدود ونزعت عنها الصفة الدولية ، واستثمرت الموارد في إطار مشروع (الغاب) لتحقيق الأهداف دون الأخذ بنظر الإعتبار مصالح وحقوق الدول المتشاطئة معها ورفضت وما زالت ترفض التوصل لأي إتفاق لتقاسم المياه المشتركة.

الهوامش

1. فكرت نامق العاني ،العراق في الادراك الأمريكي لأمن الخليج العربي : رؤية مستقبلية ، بغداد ، دراسات عر اقية ، العدد (7) ، السنة الثالثة ، (2007)، ص (85)، الجمعية العر اقية للبحوث والدراسات الإستر اتيجية .
2. مازن الياسري ، العراق والمجتمع الدولي والعهد ، بيروت ، (2010) ، ص(216) ، دار السلام للنشر.
3. إبراهيم نوار، القيود الإقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (122) ، (1995) ، ص (157) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستر اتيجية .
4. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم ، العلاقات التركية الامريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة ، أبو ظبي ، دراسات ستر اتيجية ، العدد (65) ، (2004) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستر اتيجية ،ص 45-43.
5. عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي : دراسة في الجغر افية السياسية ، بغداد (2002) ، دار الشؤون الثقافية العامة .
6. أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العر اقية _ التركية الو اقع والمستقبل ، عمان ، (2009) ، دارزهران للنشر والتوزيع .
7. أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (1922_1932) ، بغداد ، (1980) ، دار الرشيد للنشر.
8. فيليب روبنس ،تركيا والشرق الأوسط ، القاهرة ، (1993) ، ترجمة : ميخائيل نجم خوري ، مكتبة مدبولي .
9. ناظم يونس عثمان ، الأكراد على طرفي الحدود العربية _ التركية التداعيات السياسية والإجتماعية في : محمد نور الدين (تقديم) ، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

10. عدنان هياجنة ، التوازن الأقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية ، عمان (2011) ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ،ص 33-31.

11. علي أحسان باغيش ، إشكالية المياه و آثارها في العلاقات التركية _ العربية ، بيروت ، (1995) ، ورقة مقدمة في ندوة العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية ، ص 166.

12. وصال نجيب عارف ، القضية الكردية في تركيا ، بغداد ، (1994) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص109.

أحمد النجار، ما الدو افع الأستر اتيجية وراء مشروع الغاب ، صحيفة الأتحاد الأمار اتية ، العدد 8431 ، في 20 شباط 1996 .

13. ناجي علي حرج ، المياه في العلاقات العربية _ التركية ، في : نور الدين محمد ، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .، 2012 ، ص 382 .

14. المصدر نفسه ، ص 382 .

15. ناجي علي حرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 384-383.

16-Tomas Naff and Ruth. C. Matson.water in Middile East Conflict or cooperation published in cooperation with the middile East Research institute university of pensylvania .U.S.A

17. عوني عبد الرحمن السبعاوي ، أبعاد ومؤثرات مشروع الكاب في الأمن القومي العربي ، الموصل ، 1988 ، ندوة المياه المقامة من قبل مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، في 10/1/1988.

18. أبراهيم حميدي ، ثلاثة أحتمالات تفسر مماطلة أنقرة في التفاوض على نهري دجلة والفرات ، جريدة الحياة اللندنية ، في 24 كانون الأول 1992.

19. محمد سليمان حمد ، جدلية القطب المحوري في العلاقات الإقليمية العر اقية التركية ، نموذجاً ، جريدة ميدل أيست أونلاين ، في 26 شباط 2014.

20. محمود أبو زيد ، المياه مصدر التوتر في القرن 21 ، القاهرة ، 1998 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص 127.

21. منذر خدام ،الأمن المائي –الو اقع والتحديات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 30 .

22. حبيب عائب ، المياه في الشرق الأوسط الجغر افيا السياسية للموارد والنزاعات ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ص 90.

23. ناجي علي حرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 388_389 .

24. حامد عبيد حداد ، تحديات الأمن المائي للعراق 0لحوضي دجلة والفرات) ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، (مركز الدراسات الدولية) ، العدد(51) ، 2012 ، ص 100.

25. نقلاً عن ، عباس سعدون رفعت ، المسألة المائية في السياسة التركية تجاه سوريا والعراق للمدة 1990_2007، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008 ، ص 234.

26. عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ، ص 235.

27. صبحي فاروق صبحي ، سياسة تركيا المائية حيال العراق و أثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، ص514 .

28. مريم طهماسبي ، آثار السياسة المائية التركية على نهري دجلة والفرات الحدودين (ايران : مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستر اتيجية ، 2007) ، تاريخ النشر : 3/12/2017 ، بحث منشور على الر ابط الاتي : www.albayncenter.org

29. للمزيد ينظر الى : الأيرادات المائية هي الأدنى منذ 30 عاماً وتحذيرات من موسم جفاف خلال الصيف المقبل 3/12/2017 ، ينظر الى الر ابط الأتي :https.w/3/12/2017

المصادر والمراجع

الكتب :

1 -أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العر اقية التركية الو اقع والمستقبل ، عمان ، 2009 ، دار زهران للنشر والتوزيع .

2 -أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (1932-1922) ، بغداد ، 1980 ، دار رشيد للنشر.

3 -حبيب عائب ، المياه في الشرق الأوسط ، الجغر افية السياسية للموارد والنزاعات ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب .

4 -فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، القاهرة ، 1993 ، ترجمة: ميخائيل نجم خوري ، مكتبة مدبولي.

5 -محمود أبو زيد ، المياه مصدر التوتر في القرن 21 ، القاهرة ، 1998 ، مردز الأهرام للترجمة والنشر.

6 -مازن الياسري ، العراق والمجتمع الدولي والعهد ، بيروت ،2010 ، دار السلام للنشر.

7 -منذر خدام ، الأمن المائي_الو اقع والتحديات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

8 -ناظم يونس عثمان ، الأكراد على طرفي الحدود العربية التركية التداعيات السياسية والأجتماعية ، في : محمد نور الدين(تقديم) : العرب وتركيا تحديات

الحاضر ورهانات المستقبل ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

9 -ناجي علي حرج ، المياه في العلاقات العربية _ التركية ، في : نور الدين محمد ، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .، 2012 .

الدوريات:

1 -إبراهيم نوار، القيود الإقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق ، القاهرة مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، 1995 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستر اتيجية .

-2حامد عبيد حداد ، تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات) ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 51 ، 2012 .

3 -ثامر كامل محمد و نبيل محمد سليم ، العلاقات التركية الأميركية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة ، أبو ظبي ، دراسات ستر اتيجية ، العدد 65 ، 2004 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستر اتيجية .

4 -صبحي فاروق صبحي ، سياسة تركيا المائية حيال العراق و أثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية

5 -عدنان هياجنة ، التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية ، عمان ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 56 ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

6 -فكرت نامق العاني ، العراق في المدرك الأمريكي لأمن الخليج العربي – رؤية مستقبلية ، بغداد ، دراسات عر اقية ، العدد 7 ، السنة الثالثة ، 2007 ، الجمعية العر اقية للبحوث والدراسات الإستر اتيجية .

الرسائل الجامعية:

1 -عباس سعدون رفعت ، المسألة المائية في السياسة التركية تجاه سوريا والعراق للمدة 1990 2007- ،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008.

2 - وصال نجيب عارف ، القضية الكردية في تركيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،1994 .

الصحف والمجلات:

1 - أبراهيم حميدي ، ثلاثة أحتمالات تفسر مماطلة أنقرة في التفاوض على نهري دجلة والفرات ، جريدة الحياة اللندنية ، في 24 كانون الأول 1992.

2 - أحمد النجار، ما الدو افع الأستر اتيجية وراء مشروع الغاب ، صحيفة الأتحاد الأمار اتية ، العدد 8431 ، في 20 شباط 1996.

3 - محمد سليمان حمد ، جدلية القطب المحوري في العلاقات الإقليمية العر اقية التركية ، نموذجاً ، جريدة ميدل أيست أونلاين ، في 26 شباط 2014.

الندوات:

1 - علي أحسان باغيش ، إشكالية المياه و آثارها في العلاقات التركية _ العربية ، بيروت ، (1995) ، ورقة مقدمة في ندوة العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية .

2 - عوني عبد الرحمن السبعاوي ، أبعاد ومؤثرات مشروع الكاب في الأمن القومي العربي ، الموصل ، 1988 ، ندوة المياه المقامة من قبل مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، في 10/1/1988.

الأنترنت:

1 - مريم طهماسبي ، آثار السياسة المائية التركية على نهري دجلة والفرات الحدودين (ايران : مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستر اتيجية ، 2007) ، تاريخ النشر: 3/12/2017 ، بحث منشور على الر ابط الاتي : www.albayncenter.org

2 - للمزيد ينظر الى : الأيرادات المائية هي الأدنى منذ 30 عاماً وتحذيرات من موسم جفاف خلال الصيف المقبل 3/12/2017 ، ينظر الى الر ابط الأتي :https.www.sotaliraq.com/3/12/2017